رئيس الوزراء لدى قراءته بيان الحكومة بشأن الخطة الخمسية التنموية الثالثة:

الخطة تمثل انطلاقة في مسار تحقيق الحياة الكريمة لكل أفراد

تحفيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر والبطالة محوران رئيسيان للخطة

صنعاء / سبأ:

عقد مجلسا النواب والشورى أمس اجتماعا مشتركا برئاسة الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى لمناقشة الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦- ٢٠١٠م والمصادقة عليها وفقاً لمواد الدستور اليمني واستجابة لقرار رئيس الجمهورية الصادر الأحد الماضي .

وفي الاجتماع الذي حضره أعضاء الحكومة ، قرأ رئيس مجلس الوزراء الأخ عبدالقادر باجمال بيان الحكومة حول الخطة الخمسية التنموية الثالثة والذي تضمن المرتكزات الأساسية للخطة وأهدافها وطموحاتها العامة ومكوناتها الرئيسية ومصادر تمويلها . وفيما يلي نص البيان :

الاخ رئيس الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى
الاخوة والاخوات اعضاء مجلسي النواب والشورى
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرني ومعي اعضاء الحكومة ان نقف في هذا الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى الموقرين لتقديم مشروع وثيقة الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة (٢٠٠٦- ٢٠١٠) تنفيذا للاستحقاق الدستوري وتجسيدا لالتزام الحكومة بالنهج التنموي الهادف الى تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي المستدام وتحسين مستوى معيشة المواطن اليمني .

لقد بدأ العمل في اعداد الخطة الخمسية الثالثة منذ صدور القرار الجمهوري رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٠٤ م بشأن تشكيل اللجنة العليا لاعداد الخطة الخمسية الثالثة والذي اكد على اهمية الالتزام بالمنهجية العلمية وتجسيد مبدأ الشراكة في كافة مراحل ومستويات إعداد الخطة لضمان المساهمة الايجابية والفاعلة لكل شركاء التنمية في المراحل التالية لتنفيذ الخطة ومتابعتها وتقييمها .

وفي ضوء هذه التوجيهات حرصت وزارة التخطيط والتعاون الدولي على ضمان التنسيق والتشاور المستمرين مع الوزارات والاجهزة الحكومية المركزية واجهزة السلطة المحلية ومع شركاء التنمية من القطاع الخاص والمجتمع المدني والمانحين خلال كافة مراحل اعداد الخطة وفي مختلف مكونات الخطة من اهداف وسياسات عامة وخطط قطاعية وخطط التنمية المحلية وذلك لتجسيد مبدأ الشراكة الشعبية وتم لهذا الغرض عقد العديد من الفعاليات واللقاءات التشاورية في امانة العاصمة وفي المحافظات وبمشاركة ملموسة من اعضاء مجلسي النواب والشورى وممثلي السلطة المحلية والتنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني .

الاخ رئيس الاجتماع المشترك
الاخوة والاخوات

لقد ساعد التنفيذ المتزامن لكل من برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري وكل من الخطة الخمسية الثانية واستراتيجية التخفيف من الفقر على تحقيق العديد من الاهداف المرجوة فخلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٥م حدث تحسن ملموس في الاداء الاقتصادي حيث تحقق تحسن مستمر في نمو الناتج المحلي الحقيقي والذي بلغ ٤,٦ بالمائة في عام ٢٠٠٥م وامكن تحقيق الهدف الاساسي للاصلاحات وهو الاستقرار الاقتصادي اذ تمت السيطرة على التضخم والذي تراوح معدله خلال الفترة بين حوالي ١١,٣ بالمائة مقابل ٤٩,٤ بالمائة في عام ١٩٩٤م كما تحسنت الجدارة الائتمانية للاقتصاد الوطني وزادت الاحتياطات من القطع الأجنبي لتغطي حوالي ١٦ شهرا للواردات مقارنة بأقل من ٣ أشهر في عام ١٩٩٤، وتحول عجز الموازنة العامة للدولة الى فائض تراوح بين ٢,٣ بالمائة و٦,٦ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥م مقابل عجز بلغ ١٤,٩ بالمائة في عام ١٩٩٤واخيرا انخفضت المديونية الخارجية من ١٩٦ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٤م الى ٣٢ بالمائة في عام ٢٠٠٥ ولتصبح خدمة الدين الخارجي في الحدود الآمنة للغاية .

الاخ رئيس الاجتماع المشترك
الاخوة والاخوات

ان تنفيذ الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية قد اسفر عن تحقيق معدل نمو اقتصادي بلغ ٤,٣ بالمائة في المتوسط خلال الفترة من ٢٠٠١م الى ٢٠٠٥ والذي يمثل انجاز بنسبة ٧٧ بالمائة مقارنة بما استهدفته الخطة (متوسط ٥,٦) بالرغم من الظروف والتحديات التي واجهت ولاتزال تعترض مسار التنمية سواء كانت تحديات داخلية كمحدودية الموارد المتاحة والاحداث الارهابية كحادثة المدمرة كول والناقلة لمبرج الفرنسية واحداث صعدة الارهابية او تحديات خارجية كتداعيات احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وغزو العراق ..الخ والتي ترتب عليها تراجع الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي وفي المقابل تمكنت الحكومة من زيادة الانفاق العام ليشكل المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي وهو مؤشر على حسن توظيف الحكومة للايرادات النفطية .

وقد شهد الاقتصاد اليمني خلال تلك السنوات تطورات اقتصادية واجتماعية ايجابية كنتاج لمجموعة السياسات والبرامج التي تبنتها الحكومة في مجالات مختلفة وأهمها :

– تعميق الاصلاحات المالية والنقدية والتجارية بما يعزز الاستقرار والنمو الاقتصادي وتحسين فرص اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاديات الاقليمية والدولية.

– تحقيق تقدم ملموس في مجال تطوير البنية التحتية من كهرباء وطرقات ومياه وصرف صحي واتصالات، إذ ارتفعت الطاقة الكهربائية المركبة من ٨٠٠ الى ١٠٤٠ ميجاوات بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥م، ولترتفع التغطية الاجمالية للسكان من الشبكة العامة من ٣١ بالمائه الى ٤٢ بالمائه، كما زادت اطوال الطرق الاسفلتية من ٦٧٣٢ كم الى ١٠٩٨٢ كم واطوال الطرق الحصوية من ٥٢٤٣ كم الى حوالي ١٠ الاف كم خلال نفس الفترة.

– تحقيق تحسن ملموس على صعيد تنمية الموارد البشرية شاملة التعليم بمختلف مراحله وانواعه وخاصة تعليم الفتاة والخدمات الصحية وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية وبرامج شبكة الامان الاجتماعي حيث ارتفع عدد مدارس التعليم الاساسي من ٩٢٠٠ مدرسة في عام ٢٠٠٠ الى ١٤٦١٧ مدرسة في عام ٢٠٠٥، وقفز عدد المستشفيات من ١٢١ مستشفى الى ١٧٨ مستشفى والمراكز الصحية من ٦٨٨ الى ٨٩٥ والوحدات الصحية من ١٨١٨ الى ٢٧٣٠

– تحسن نسبة الفجوات النوعية وخاصة في التعليم والصحة ،وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة ،وزيادة فرص المشاركة في النشاط الاقتصادي ،وتسهيل حصولها على القروض لتمويل مشاريعها الانتاجية والخدمية.

الاخ رئيس الاجتماع المشترك
الاخوة والاخوات

لقد استهدفت الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وفي اطار من الواقعية والطموح ،تحقيق معدل نمو اقتصادي يبلغ في المتوسط ٧ر١ في المائة سنويا، والذي يعني مضاعفة متوسط دخل الفرد خلال السنوات العشر القادمة.

ويعتمد هذا الهدف الطموح للنمو على عدد من الأسس والمقومات تشمل مايلي:

– تجسيد رؤية القيادة السياسية وتوجهات الحكومة في تنفيذ الاجندة الوطنية للاصلاحات والتي تركز على مواصلة مسيرة البناء المؤسسي لأجهزة الدولة المختلفة وتعزيز اللامركزية وتوسيع المشاركة الشعبية في التنمية المحلية.كما تشمل في الوقت نفسه ،الاستمرار في وتيرة الاصلاحات الاقتصادية واعادة هيكلة الاقتصاد لتحسين البيئة الاستثمارية للقطاع الخاص المحلي والخارجي.

– تأهيل الاقتصاد الوطني للاندماج والتكامل مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء الرؤية الاستراتيجية للقيادة السياسية اليمنية والخليجية والهادفة الى جعل اليمن عمقا اضافيا وامتدادا لقاعدة النهضة الاقتصادية والتنموية في المنطقة ،وتحقيق التكامل الاقتصادي بأبعاده المختلفة ،وتعزيز ثقة المجتمع الدولي بالاقتصاد الوطني.

– تحفيز انشطة القطاع الخاص وبناء شراكة مع مؤسساته للمساهمة في وضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج الاقتصادية بالاضافة الى تفعيل الاطر المؤسسية الحكومية الداعمة للقطاع الخاص وإشراكه في الجهود الرامية الى التكامل والاندماج الاقتصادي الثنائي والاقليمي والدولي.

ان الاعتماد على قدرات القطاع الخاص ينبغي ان يفهم ضمن مبدأ الشراكة وليس من خلال استغلال الفرص وزيادة الاحتكار وتركيز الثروة على حساب الفئات الاجتماعية الشعبية والشرائح الوسطى ،حيث نشهد اليوم ارتفاعا في اسعار بعض السلع الاساسية دون أي مبرر موضوعي ،انما هو تعبير عن جشع البعض وحب الذات وتغليب المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة.. وأنه لأمر خطير أن يضع القطاع الخاص نفسه في هذا الموقف ويولد على نفسه نقمة وغضبا شعبيين.. وان الحكومة ستتخذ الاجراءات الصارمة ضد المتلاعبين بالأسعار.. وسوف تدعم في نفس الوقت القطاع الخاص الذي يدرك مسئوليته الوطنية ويسلك السلوك الاجتماعي الراقي والنزيه.

ان التنمية بمجملها ضرورة اجتماعية وانسانية لكي تواصل الحياه دورتها في التقدم ،ولكن ينبغي السيطرة على هذه الضرورة وتجنيبها الانحراف وممارسة الاخطاء الفادحة والمضرة في حق المجتمع.

الإخوة والأخوات
فعلا إنها خطة وإنها خطوة.

فهي خطة بما تحتويه من غايات وأهداف ومؤشرات وسياسات وبرامج وبما تستند اليه من قياسات وتنبؤات واسقاطات على مستوى الاقتصاد الكلي والتنمية القطاعية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وقد اعتمدت الخطة في إعدادها منهج التخطيط التأشيري الذي يركز في المقام الاول على رسم الخطوط العريضة للسياسات العامة والادوات والحوافز ، في حين تظل برمجة واختيار المشروعات على البرنامج الاستثماري السنوي .. وبالتالي فان الخطة تمثل وثيقة ديناميكية متجددة ومستجيبة للمتغيرات والمستجدات التي هي سمة عصرنا الحاضر . كما تشكل الخطة قفزة نوعية في منهجية وأساليب العمل التنموي لمؤسسات الدولة المختلفة من خلال استيعابها لكافة الاستراتيجيات والخطط القطاعية وبرامج الاصلاحات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية والتجارية وتحديث الخدمة المدنية وتطوير السلطة القضائية وتعزيز اللامركزية المالية والادارية .

وهي خطوة في إطار سلسلة من الخطوات والحلقات المتصلة للوصول الى الغاية المنشودة في الرؤية الاستراتيجية لليمن ٢٠٢٥ والمتمثلة في انتقال اليمن الى مجموعة الدول متوسطة التنمية البشرية بتنوع اقتصادي وتطور اجتماعي ومعرفي وثقافي وسياسي ، بالاضافة الى تحقيق اهداف التنمية الالفية بحلول عام ٢٠١٥ والتي اقرتها الاسرة الدولية في مؤتمر قمة الالفية العامي في سبتمبر ٢٠٠٠ ,

وفقنا الله جميعا لما فيه خير هذا الوطن واهله
قال تعالى " ربي اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات ".
صدق الله العظيم

وزير التخطيط والتعاون الدولي:

الخطة تستهدف تحقيق معدل نمو سنوي

قدم الأخ وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم الأرحبي عرضا للخطة الخمسية الثالثة للتنمية . . وفيما يلي نص العرض :

الأخ رئيس الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى
الأخ رئيس مجلس الوزراء
الأخوة والأخوات أعضاء مجلسي النواب والشورى
الأخوة والأخوات أعضاء مجلس الوزراء
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بدايةً أسمحوا لي أن استعرض معكم الجوانب التفصيلية للخطة الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦ – ٢٠١٠م والتي تم إعدادها في إطار رؤية شاملة تجمع بين معطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وبين الطموحات التي ينشدها المجتمع وفي ظل مسار تأهيل اليمن للانضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومواكبة التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية .

ويعتمد الإطار الكلي للخطة على تكامل التوازنات في الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية وبما يتواكب مع السياسات الاقتصادية التي تضمن تحقيق أهداف الخطة وإعطاء دور ريادي للقطاع الخاص في تحقيق تلك الأهداف .

وقد استهدفت الخطة تحقيق معدل نمو سنوي ٧,١ بالمائة في المتوسط خلال سنوات الخطة والذي تم تحديده بناء على نتائج تقييم الخطة الخمسية الثانية وإستراتيجية التخفيف من الفقر وتحقيق تحسن مستمر في أداء الاقتصاد الوطني بالتركيز على القطاعات الاقتصادية الواعدة وبما يمكن من استغلال الطاقات الإنتاجية غير المستغلة ورفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة .

كما يستند سيناريو النمو إلى زيادة المساعدات الخارجية استجابة لالتزام الدول المانحة لتحقيق أهداف التنمية الألفية وكذلك ما يمكن أن يتمخض عن مسيرة تأهيل اليمن للاندماج في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالإضافة إلى توقع زيادة الاستثمارات الخارجية .

ويقوم هذا السيناريو على مجموعة من الافتراضات الرئيسة المتمثلة في :

أ – تبني الحكومة سياسة مالية ونقدية توسعية .
ب – تنفيذ مصفوفة الإصلاحات الوطنية بوتيرة عالية .
ج – تراجع كميات الإنتاج النفطي بمتوسط سنوي ٤,٥ بالمائة خلال فترة الخطة.
د – إنجاز مشروع الغاز الطبيعي المسال وبدء استغلال عوائده في عام ٢٠٠٩م.
هـ – استقرار أسعار النفط عند متوسط ٥٩,٢ دولار للبرميل الواحد خلال سنوات الخطة .
و – خفض معدل النمو السكاني إلى ٢ر٧٥ بالمائة في عام ٢٠١٠م .
ز – تغطية فجوة التمويل بحوالي ١٠,٢ مليارات دولار من موارد خارجية خلال فترة الخطة .

إن معدل النمو الذي استهدفته الخطة(٧,١) بالمائة سيؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي ٤,٢ في المائة سنويا .

وتسعى الخطة إلى زيادة الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية من ٤٦ في المائة إل الإجمالي الاستثمار في عام ٢٠٠٥م ،إلى ٦٢ في المائة في عام ٢٠١٠م وزيادة الاستثمار الحكومي إلى حوالي ٣٠ في المائة من إجمالي الإنفاق العام وتوجيهه نحو البنية التحتية المرتبطة بتحسين مناخ الاستثمار والإنفاق الاجتماعي الذي يستهدف الفقراء ومحدودي الدخل.

كما تستهدف الخطة في إطار تنمية الموارد المحلية والأجنبية زيادة الإيرادات العامة غير النفطية إلى ما بين ٤٠ – ٤٥ في المائة من إجمالي الإيرادات العامة،مع استمرار السيطرة على عجز الموازنة العامة بحدود ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتمويله من مصادر غير تضخمية .

وفي مجال الاقتراض الخارجي تلتزم الخطة بالاقتصارعلى القروض الميسرة والتسهيلات لأغراض التنمية وفقا لمعايير وضوابط محددة وعدم تجاوز رصيد المديونية الخارجي ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مع السعي لتنمية المساعدات الخارجية وخاصة تلك المتعلقة بمسار تأهيل واندماج اليمن في مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

كما ستعمل الخطة على ضمان الاستقرار النسبي لسعر صرف الريال والمستوى العام للأسعار .

وفي جانب تعزيز دور الجهاز المصرفي وتفعيل السياسة النقدية تستهدف الخطة المضي في مراحل إنشاء سوق الأوراق المالية ومواصلة تنفيذ برنامج خصخصة المؤسسات والشركات العامة وإنزال أسهمها للاكتتاب العام مع تشجيع البنوك على الاندماج والدخول في مشاريع استثمارية مشتركة في القطاعات الواعدة .

الأخ رئيس
الأخوة والأخوات

لقد ركزت الخطة على تنمية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والواعدة وقطاعات البنية التحتية والخدمات وأولت اهتماما خاصا بقطاعات تنمية الموارد البشرية بما من شأنه تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل منتجة في كل القطاعات وامتصاص البطالة وتحسين مستوى الدخل للأفراد .

أولا : القطاعات الإنتاجية والواعدة :

تستهدف الخطة رفع نمو قطاع الزراعة بمتوسط ٥,٤ في المائة خلال سنوات الخطة من خلال تحسين إدارة واستغلال الموارد الزراعية وزيادة الإنتاج النباتي والحيواني بمتوسط ٤,٦ في المائة و٩ في المائة في السنة على التوالي، وصولا إلى تحقيق مستويات عالية من الأمن الغذائي ومساندة الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في الريف .

كما تسعى الخطة إلى زيادة عدد المحميات الطبيعية مع الحد من مساحة زراعة القات وإيجاد البدائل المناسبة لها .

وفي قطاع الأسماك تتوقع الخطة زيادة الإنتاج السمكي بمتوسط ٧ في المائة وتحقيق متوسط نمو ١١,٧ في المائة مع زيادة كمية الصادرات السمكية بمتوسط ٩ في المائة في السنة والذي يتطلب تقييم المخزون السمكي وحمايته من الاستنزاف وتشجي الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وإنشاء موانئ صيد حديثة مع تطوير البنية التحتية للقطاع وتشجيع تصنيع المنتجات السمكية .

وفي قطاع النفط تظهر التوقعات تراجع الإنتاج النفطي بـ ٦,٥ في المائة خلال السنوات القادمة وبالتالي تستهدف الخطة الحد من التراجع إلى ٤,٥ بالمائة في المتوسط خلال سنوات الخطة اعتمادا على دخول بعض القطاعات الاستكشافية مرحلة الإنتاج الفعلي مع رفع القدرات التكريرية من نحو ١٢٥ الف برميل / اليوم إلى ٣١٠ آلاف برميل/ اليوم .

كما تسعى الخطة إلى توسيع نشاط الاستكشافات النفطية والترويج للاستثمار فيها وبناء المنشئات التخزينية الإستراتيجية وتشجيع قيام الصناعات المعتمدة على المشتقات النفطية.

وفي قطاع الغاز تستهدف الخطة الحفاظ على إنتاج الغاز البترولي المسال بحدود٦٥٥ ألف طن متري خلال سنوات الخطة وبدء تصدير الغاز الطبيعي المسال بمتوسط ٦,٣ مليون طن سنويا بحلول عام ٢٠٠٩م وزيادة الطاقة الإنتاجية للغاز البترولي المسال من خلال إنشاء الوحدة الخامسة للترويج للاستثمارات الأجنبية في مجال البحث والتنقيب عن الغاز الطبيعي وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في الأنشطة والخدمات المرتبطة بإنتاج وتسويق الغاز الطبيعي محليا لمختلف الأغراض .

أما قطاع المقالع والمحاجر والتعدين فيتركز هدف الخطة في تحقيق متوسط نمو للقيمة المضافة ٧,٦ في المائة خلال سنوات الخطة من خلال استكمال المسوح الجيولوجية وتحسين طرق استغلال الخامات للاغراض الصناعية وتشجيع إقامة الصناعات المعتمدة على الخامات المعدنية والإنشائية المحلية وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتوفير البنى التحتية الداعمة.

وفي الصناعة التحويلية تستهدف الخطة تحقيق متوسط نمو للقيمة المضافة ٨,٤ بالمائة سنويا ورفع مساهمة القطاع إلى ٧,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠م والصادرات الصناعية إلى ١٠ في المائة من إجمالي الصادرات السلعية.

وستعمل الخطة على تحسين البيئة الاستثمارية وتشجيع الاستثمارات الصناعية المحلية والأجنبية وإقامة شراكة حقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص وإزالة العقبات التي تواجه المستثمرين وتقوية القدرة التنافسية للصناعات الوطنية وحماية الصناعات الوطنية من الإغراق وتبسيط إجراءات التصدير وتحفيز الصادرات الصناعية من المنطقة الحرة وتشجيع القطاع المصرفي على توفير التمويل اللازم وإنشاء المناطق الصناعية .

وفي قطاع السياحة تسعى الخطة إلى توفير مناخ سياحي آمن والقضاء على كل الأعمال غير المسؤولة التي تخل بأمن وسلامة السياح وصولا إلى تحقيق نمو في السياحة الدولية الوافدة بمتوسط ١٢ في المائة خلال فترة الخطة ونمو العائدات السياحية بمتوسط ٢٢ في المائة بالسنة لتعادل ٦,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية الخطة .

وعلى صعيد التجارة الداخلية والخارجية، يتلخص هدف الخطة في تنمية الصادرات السلعية غير النفطية لترتفع إلى ١٩ بالمائة من إجمالي الصادرات في عام ٢٠١٠ ومواصلة خطوات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

وفي مجال التجارة الداخلية فإن الخطة تستهدف تنمية الأسواق الداخلية وتوفير السلع والخدمات إلى المناطق المحرومة والذي سيرفع مساهمة التجارة الداخلية إلى ١١,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠م.

كما ستعمل الخطة على تشجيع القطاع الخاص لإقامة شركات تسويق متخصصة وإصدار قانون حماية المستهلك وتشجيع نشاط المرأة في الأعمال التجارية .

وفي مجال تنمية المنطقة الحرة – عدن تسعى الخطة إلى تطوير محطة الحاويات ورفع طاقتها إلى ١ر٥ مليون حاوية سنويا وكذلك إنشاء قرية البضائع والشحن الجوي وإقامة البنية التحتية لمنطقة الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية وتطوير منشآت الأحواض الجافة في ميناء عدن .

كما تستهدف تطوير المنطقة الحرة بعدن لتكون محطة دولية للشحن البحري والجوي في المنطقة ومركز دولي للتجارة ومنطقة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في مجال الصناعات التصديرية والأنشطة التجارية.

ثانيا: قطاعات البنية التحتية :

أولت الخطة اهتماما بالغا بتوسيع واستكمال خدمات البنية التحتية ورفع كفاءتها وتحسين جودتها .. ففي قطاع المياه والصرف الصحي والبيئة تستهدف الخطة تنمية الموارد المائية بمتوسط سنوي ٥ بالمائة وتقليل الفاقد بحوالي ٢٥ بالمائة وزيادة نصيب الاستخدامات المنزلية بنسبة ١٥ بالمائة .

وفي مجال الصرف الصحي تسعى الخطة إلى رفع تغطية إمدادات المياه الآمنة إلى ٧١ بالمائة من السكان في الحضر و ٤٧ بالمائة في الريف ، كما تهدف إلى إيصال خدمات الصرف الصحي إلى ٥٢ بالمائة من سكان الحضر و ٢٧ بالمائة من سكان الريف.

وتهدف الخطة كذلك إلى حماية البيئة والموارد الطبيعية من خلال الإدارة المتكاملة والحفاظ على سلامتها وتوازنها وصيانة أنظمتها الطبيعية ، بالإضافة إلى تطوير الإدارة البيئية وبناء نظام حديث للمعلومات وتطوير الأطر القانونية والتشريعية المتعلقة بحماية البيئة.

وفي قطاع الكهرباء تستهدف الخطة رفع القدرة التوليدية من الشبكة العامة لتغطي ٥٣ بالمائة من إجمالي السكان ومضاعفة الطاقة المركبة إلى ٢,١١٤ ميجا وات مع تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع توليد الطاقة .

وفي قطاع الطرقات والنقل تسعى الخطة إلى زيادة أطوال الطرق الإسفلتية إلى١٠٧ر١٩ كم ، والطرق الحصوية إلى ١٣,٤١٢ كم ، وسفلتة ٢٠ مليون متر مربع من الشوارع داخل عواصم المحافظات وبعض المدن الثانوية ، وتنفيذ أعمال الصيانة الدورية لـ ١,٥٤٤ كم من الطرق والصيانة الروتينية لـ ٨,٢٣٠ كم سنويا .

كما تتطلع الخطة إلى إنجاز حوالي ٤,٠٠٠ كم من الطرق الثانوية الريفية ، وحوالي ٢,٧٥٠ كم من الطرق الحصوية الريفية.

أما في مجال النقل، فتسعى الخطة إلى زيادة عدد من المسافرين برا بمتوسط سنوي ٨ بالمائة ورفع مستوى الأمان والسلامة وتقليص الاختناقات والحوادث والتلوث البيني إلى مستويات مقبولة إقليميا ودوليا .

وتتطلع الخطة كذلك إلى زيادة الموانئ التجارية إلى تسعة موانئ وحجم الشحن البحري إلى ٨,٥ مليون طن بضائع جافة و ١٤,٧ مليون طن نفط و١,٧ مليون حاوية في عام ٢٠١٠ / وأخيرا تسعى الخطة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية واستغلال مطارات اليمن الدولية وزيادة الرحلات الدولية بمعدل خمسة بالمائة سنويا، وزيادة الركاب على الخطوط الدولية بمعدل ٧ر٤ بالمائة سنويا وعلى الخطوط الداخلية بمعدل ٤,٦ بالمائة، علاوة على إتباع سياسة الأجواء المفتوحة ومواصلة تحديث أسطول النقل الجوي وفتح ١١ خطاً دولياً وستة خطوط داخلية.

وفي قطاع تقنية المعلومات وشبكة الاتصالات والبريد، تستهدف الخطة زيادة السعات المجهزة للهاتف الثابت إلى ١,٥٣٣ ألف خط ومضاعفة خطوط الهاتف الخلوي إلى ٤,٢٨٠ ألف خط، كما تتطلع إلى رفع التغطية البريدية إلى مكتب أو كشك بريدي لكل ٣١ ألف مواطن مقارنة بـ١٠٤ آلاف مواطن في الوقت الراهن ونمو خدمات الإنابة بمتوسط ١٨ بالمائة خلال سنوات الخطة.

ثالثا : قطاعات تنمية الموارد البشرية :

تستهدف الخطة خفض النمو السكاني إلى ٢,٧٥ بالمائة في السنة بحلول عام ٢٠١٠ وتوفير الخدمات الأساسية والمجتمعية والاقتصادية والتسهيلات الاستثمارية في المناطق الساحلية كمناطق جاذبة، وتحقيق اللامركزية في النظم الإدارية للحد من انتشار السكن العشوائي وتوسيع برامج التوعية بالقضايا السكانية في الريف.

كما تتطلع الخطة إلى إبقاء المغترب مرتبطاً بوطنه الأم ومضاعفة تحويلات المغتربين اليمنيين واستثماراتهم .

أما القوى العاملة ، فتسعى إستراتيجية التشغيل إلى رفع مستويات التشغيل والحد من نمو معدلات البطالة .

كما تستهدف الخطة زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص العمل بحوالي ٤,١ بالمائة سنويا خلال السنوات الخمس القادمة ، وفتح مكاتب تشغيل في المحافظات التي لا تتوافر فيها مثل هذه المكاتب ، وفتح أسواق العمل الخليجية للعمالة اليمنية ، وتشجيع القطاع الخاص للتوسع في الاستثمار في مكاتب التشغيل الخاصة .

وفي قطاع الطفولة والنشء والشباب : فأن الخطة تستهدف تحقيق الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة ، والارتقاء بصحة واحتياجات الطفل والأم ، وتعميم إلزامية التعليم والقضاء على منابع وروافد الأمية الأبجدية ، وإيجاد فرص عمل كافية لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل والمتعطلين منهم .

وفي قطاع التعليم والتدريب : فأن الخطة تستهدف خفض الأمية بواقع ٢٠ بالمائة وإشراك المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في فتح فصول محو الأمية وتعليم الكبار ، وتوفير المدرسين والمدربين وخاصة النساء.

كما تهدف الخطة إلى رفع معدل القبول الصافي بالصف الأول من التعليم الأساسي إلى ٧١,٨ بالمائة في عام ٢٠١٠ ، ورفع الالتحاق بالتعليم الأساسي من الفئة العمرية (٦ ـ ١٤) سنة إلى ٧٨ بالمائة ورفع معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي إلى ٥٠,٦ بالمائة ، وتقليص فجوة الالتحاق بين الريف والحضر وبين الذكور والإناث.

وتسعى الخطة كذلك إلى رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم الفنية والتدريب المهني إلى ٧ بالمائة من مجموع الملتحقين بالتعليم الثانوي وزيادة عدد المراكز والمعاهد وكليات المجتمع إلى ١٤٥ في عام ٢٠١٠ م . كما تتوقع الخطة ارتفاع أعداد الملتحقين بالتعليم الجامعي إلى ٢٤٢ ألف في العام الجامعي ٢٠١٠ / ٢٠١١ منهم ٦٨,٦ ألف ملتحقة وان يبلغ عدد الخريجين في ذلك العام نحو ٣٩ الف منهم ١١ ألف خريجة .

وفي قطاع الصحة تسعى الخطة إلى توسيع تغطية الخدمات الصحية الأساسية إلى ٦٧ بالمائة من السكان في عام ٢٠١٠ ورفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد إلى ٦٧,٥ سنة وخفض وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون الخامسة إلى ٦٥ و ٨٧ حالة وفاة لكل ألف مولود حي على التوالي في عام ٢٠١٠ م .

رابعا: الحماية الاجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعي

تستهدف خطة الصندوق الاجتماعي للتنمية تنفيذ حوالي ٧,٧١٠ مشروع بتكلفة إجمالية ٩٢٨ مليون دولار توفر حوالي ٢ مليون شهر عمل.

وتضم الخطة مشاريع بحوالي ٣٠٠ مليون دولار ضمن برنامج الأشغال كثيف العمالة ونحو ٢٣١ مليون دولار للتعليم ٦٨ مليون دولار للمياه والبيئة و٣٩ مليون دولار للصحة و٣٥ مليون دولار للطرق .

أما خطة مشروع الأشغال العامة فتسعى إلى تنفيذ حوالي ٦,٤٩٠ مشروع بتكلفة إجمالية قدرها ٦٤٩ مليون دولار خلال سنوات الخطة .

ويقوم صندوق دعم وتشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي بتنفيذ مشروعات بتكلفة إجمالية قدرها ٣٥,٦ مليار ريال خلال سنوات الخطة.

وتستهدف خطة صندوق الرعاية الاجتماعية زيادة الحالات التي يغطيها الصندوق من ٧٥٢ ألف في عام ٢٠٠٥ إلى ١,٠٠٢ ألف مستفيد في عام ٢٠١٠ وكذلك رفع مخصصات الصندوق من ١٢,٢ مليار ريال إلى ١٧,٧ مليار ريال.

أما البرنامج الوطني لتنمية المجتمع والأسر المنتجة فيهدف إلى إنشاء وتشغيل ١٠٥ مراكز جديدة لتدريب وتأهيل الأسر المنتجة في مختلف المحافظات.

وتستهدف الحماية الاجتماعية كذلك تقييم أنظمة التأمينات ووضع إستراتيجية شاملة لتوسيع وتنويع خدماتها بما يكفل استدامتها كما تستهدف تغطية ٩٦٨ الف فرد منهم ٧٥,٦ في المائة لدى الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات مقابل ٢٤,٤ في المائة لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وتسعى الخطة إلى زيادة المستفيدين من مراكز تأهيل وتدريب المعاقين بمتوسط ٧,٩ في المائة سنويا ومن صندوق المعاقين بمتوسط ١٠ بالمائة سنويا وزيادة المستفيدين من مراكز التأهيل المجتمعي للأطفال المعاقين بمتوسط ١٢,٨ بالمائة سنويا.

وتسعى الخطة إلى توسيع عمليات تطهير الألغام لتغطي ٥٩٢ قرية وتجمعا سكانيا في ١٤ محافظة الأكثر تضررا بالإضافة إلى ٣١٠ كم مربع من المناطق متوسطة التضرر.

خامسا : المرأة والنوع الاجتماعي

تسعى الخطة إلى تمكين المرأة اقتصاديا والعمل على زيادة مشاركتها في النشاط الاقتصادي بمعدل نمو سنوي ٥ بالمائة خلال سنوات الخطة وخفض نسبة الفقيرات إلى النصف بحلول العام ٢٠١٠ م وتوسيع المشاركة السياسية للمرأة من خلال رفع معدل العام ٢٠١٠ وتوسيع المشاركة السياسية للمرأة من خلال رفع معدل مشاركتها في الانتخابات المحلية والبرلمانية بنسبة ١٥ بالمائة كمرشحة ٤٥بالمائة كناخبة.

كما تستهدف الخطة تعزيز البناء التشريعي والقانوني ليشمل تعديل ٢٧ نص قانوني من القوانين النافذة المعنية بقضايا المرأة وتفعيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

وتؤكد الخطة على أهمية مناهضة العنف ضد المرأة وتحقيق المعاملة المتساوية بين الرجل والمرأة أمام القانون وبحسب ما جاءت به شريعتنا السمحاء.

سادسا : الخدمات الحكومية

تعمل الخطة في قطاع الشباب والرياضة على زيادة أربع مراكز ثقافية ومراكز وبيوت الشباب إلى ٣٥ مركزا وبيتا ومراكز التدريب الرياضية إلى ١٢٥ مركزا وزيادة الاتحادات الرياضية إلى ٣٠ اتحادا والنوادي الرياضية إلى ٣١٩ ناديا.

وفي قطاع التنمية الثقافية وحماية التراث ستعمل الخطة على زيادة الفعاليات الثقافية ومواصلة أعمال الترميم والمسوح والصيانة والحفاظ على الهوية الثقافية اليمنية ومواصلة أعمال الحفاظ والترميم للمباني والمدن التاريخية وصيانة المتاحف ومواصلة التنقيب عن الآثار وصيانتها.

أما في قطاع الإعلام فان الخطة تهدف إلى توسيع تغطية البث التلفزيوني الأرضي وتحقيق تغطية كاملة للقناة التلفزيونية الثانية بنهاية عام ٢٠١٠م، وزيادة ساعات البث الإذاعي اليومي ب